

طريق الفساد وصلت إلى نهايتها والارتطام بالقاع أصبح وشيكاً

## ذهب لبنان في مرمى العقوبات

[خالد أبو شقرا](#)

لم يعكّر صفو الإطمئنان على ذهب لبنان إلا ازدياد التوقعات بإمكانية فرض عقوبات على مصرفه المركزي. فالذهب، الناجي مرة من "أنياب" الدائنين الأجانب حاملي سندات "اليوروبوندز"، كونه ملكية خاصة وليس عامة للدولة. والسالم كل مرة، من "مخالب" السلطة السياسية، كونه يتطلب توفّر التوافق المستحيل للأكثرية البرلمانية... قد يهلك في حال تعرض مصرف لبنان للعقوبات.

ردود الفعل على ما قالته صحيفة "وول ستريت جورنال" عن إمكانية تعرض مصرف لبنان، وليس حاكمه، لعقوبات تخرجه من النظام المالي العالمي، تتوالى تباعاً. فالصدمة الأولى التي أحدثها المقال، تبعها العديد من الأسئلة عن مصير الذهب ومؤسسات المركزي العديدة، مثل: طيران الشرق الأوسط، كازينو لبنان ومؤسسة انترا، والكثير من العقارات والأراضي التي يملكها. فهل يحجز على الذهب مثلاً؟

وهل هناك إمكانية لمصادرة طائرات "الميدل إيست" عندما تهبط في احد المطارات الاجنبية؟

وهل من المحتمل وضع علامات على الأراضي والعقارات ويمنع التصرف بها؟ وبذلك ينطبق علينا المثل القائل: "لا بالشام عيّدنا ولا بدمر لحقنا العيد" فتضيع علينا فرصة الاستفادة من الذهب والمؤسسات لإنقاذ الإقتصاد، او الاستفادة منها لدفعة قوية مع بدء الاصلاحات والدخول في برنامج مع صندوق النقد الدولي.

## مصادرة أصول "المركزي"

مع انفجار الأزمة صدر العديد من الاقتراحات الرسمية وغير الرسمية، التي تطالب بالاستفادة من ثروات لبنان "النائمة". ففي حين طرحت ورقة بعددا (ورقة لجنة الخبراء التي عرضها رئيس الجمهورية على رؤساء الأحزاب والكتل النيابية في بعددا)، بيع نسبة 35 في المئة من مؤسسات "المركزي" لتأمين واردات إضافية للخزينة...برز العديد من الأصوات التي تطالب بالتصرف بالذهب بيعاً أو رهناً.

ولكن حتى التفكير بالتصرف في هذه الثروات سيصبح محرماً في حال صدقت توقعات "وول ستريت جورنال"، وتعرض مصرف لبنان للعقوبات. "إلا انه لغاية اللحظة فإن العقوبات ستكون محصورة بالأشخاص في حال صدورها"، بحسب ما يؤكد مدير أنظمة الدفع سابقاً في مصرف لبنان رمزي حمادة، "وهي لن تطل مصرف لبنان. لكن في حال كان المستهدف هو "المركزي" ككيان، فان مؤسساته ستكون عرضة للملاحقة، وثالث ذهبه الموجود في أميركا سيتعرض للحجز". ويرأي حمادة "من المهم التمييز بين العقوبات التي تصدر عن الأمم المتحدة والتي تعتبر إلزامية لكل الدول والمؤسسات حول العالم، وبين تلك التي تصدرها الولايات المتحدة الأميركية حيث لا يعتبر تطبيقها إجبارياً على كل الدول. إنما في لبنان ونظراً لتوسع التعامل بالدولار حيث نسبة دولرة الودائع تبلغ أكثر من 80 في المئة، فان القطاع المصرفي مجبر ككل على تلبية طلبات الإدارة الأميركية، التي يستخدم عملتها، لحماية النظام الاقتصادي "الدولر"، وإلا يخرج من النظام المالي العالمي". وبحسب حمادة فان "المصارف اللبنانية تحترم القرارات الدولية وتطبقها. وهو ما سبب لها المشاكل مع بعض الأطراف الداخلية قبل مدة ومحاولة ترهيبها، كما حدث مع بلوم بنك وقت تم وضع عبوة ناسفة أمام مركزه الرئيسي".

## رفع الغطاء عن "الحاكم"

إلتزام المركزي والمصارف اللبنانية بالشروط والقوانين الدولية يبدو انه كان استثنائياً خلال الفترة الماضية. و"لقد اصبحت الدول الكبرى على قناعة بأن الاهتراء والفساد قد ضربا جميع مفاصل الدولة، ومنها حليفها حاكم مصرف لبنان"، يقول الخبير الإقتصادي فادي جواد.

وقد رأى بعض المصادر أنه تم رفع الغطاء عنه اميركياً. وما عصبية المبالغ بها قبل يومين خلال مقابلة تلفزيونية، سوى دليل على سوء الوضع الذي لا يحسد عليه. "وعلينا، بحسب جواد، "ان نقرأ التحولات والاحداث الاخيرة، بدءاً من أول اختراق ضخم للمجتمع المدني في الانتخابات الجامعية، مروراً بفتح ملفات فساد على التلفزيونات بشكل منظم، وصولاً إلى توقيف عدد من القياديين.. وهو ما يدل على ان هناك تغييراً هيكلياً قادمًا لم تلحظه المنظومة الحاكمة بنظرة استراتيجية".

أما عن العقوبات على مصرف لبنان فهي "جدية وقرينة"، برأي جواد.

حيث تفيد معلوماته المستقاة من جولته الأخيرة بأن العقوبات على مصرف لبنان سوف تصدر خلال الايام القادمة.

"تنفثيل التدقيق الجنائي، وانسحاب "ألفاريز ومرسال" بسبب عدم تلقيها المعلومات المطلوبة للقيام بمهمتها، وعرقلة عملها من قبل مصرف لبنان الذي لم يتعاون اطلاقاً، لن يمر مرور الكرام"، يقول جواد.

"هذا بالإضافة الى مجاهرة بعض الأطراف علنياً ان احد اسباب تطبيق العقوبات هو وجود شبكات على بعض العمليات".

نتائج تنفيذ عمل دولي بهذا الحجم ستكون كارثية على لبنان، فهي لن تخرجه من النظام المصرفي العالمي فحسب، إنما سوف "تشل البلد وتوقف استيراد الدواء والنفط والمواد الأولية واحتياجات البلد الرئيسية"، يقول جواد. "وهذا معناه ان الطريق وصلت إلى نهايتها وارتطم لبنان في القاع."

### ثلثا الذهب موجودان في الداخل

الخوف بحسب العديد من المسؤولين المصرفيين في حال أخذت العقوبات على المركزي منحى جدياً يتركز على ثلث الذهب الموجود في نيويورك، أما الثلثان المتبقيان اللذان تم شراؤهما في العام 1964 فهما "موجودان في خزائن مصرف لبنان"، ومحيدان ومحمران من أي قيود أو رهونات أو خلافه"، كما قال حاكم المركزي رياض سلامة، ويعتبران ثروة صافية تقدر بحوالي 12 مليار دولار بأسعار ذهب اليوم.

أما الثلث الموجود في الخارج فهو "لم ينقل عمداً كما يعتقد البعض"، بحسب حمادة، "بل جرى شراؤه في العام 1971.

وما حدث انه في هذه الفترة اشترى مصرف لبنان بحاكمية الياس سركيس كمية كبيرة من الدولارات بعدما شاهدوا ضعف الفرنك الفرنسي أمام الدولار، ما أثار حفيظة فرنسا ورئيسها شارل ديغول فتم تبديل الدولار بالذهب بنفس الكمية وبقي الذهب في الاحتياطي الفيدرالي في أميركا.

في جميع الأحوال، لا كمية الذهب الموجودة في الداخل، ولا مال العالم كله ينفع في حال بقاء هذه السلطة السياسية.

د الاستمرار في تفشيل الاصلاحات وتبيد ثروة اللبنانيين مرة بالدعم ومرة ببيع الأصول، ومرات كثيرة في تفويت الفرصة في الدخول في برنامج جدي مع صندوق النقد الدولي، سيقود إلى انفجار اقتصادي واجتماعي لن يستثنى أحداً من مفاعيله.